القضايا الاجتماعية الكبرى

في العالم العربي

للدكتور عبد الرحمن شيبان

الدولة والحكومة والرعية

الدولة والاسرة : مما يسهل على القارىء الاحاطة بمعنى الدولة ان يشبهها باقرب الاوضاع اليه واعز الاوساط المتصلة به — ان يشبهها بالبيت الذي نما فيه والاسرة التي ترعرع في احضانها. فالوالدان هما الحكومة والاولاد هم الرعية والعادات والتقاليد المتوارثة هي الدستور والبيت هو الوطن ومن مجموعهم تتألف الدولة الصغرى وهي الاسرة . وكما ان هنالك انواعاً من الادارة « العائلية » كذلك هنالك انواع من الادارة الحكومية : هنالك ابو الشديدا الوطأة ظالمان يأخذان ابناءهما اما القوة وربما سخراهم لمنفعتهما الخاصة فقط وهنالك حكومة ظالمة غاشمة تستثمر الرعية وتسخرها لاغراضها كما يسخر الفلاح الثيران لحراثة الارض . وفي مقابل ذلك نجد سلطة ابوية حكيمة تستخدم نفوذها لهداية الابناء والحصول على السعادة المنزلية كما نجد حكومة صالحة تتخذ من سلطانها ذريعة لاصلاح الدولة . وهنالك ايضاً اسرة متفككة الاوصال يأكلها الحسد ويهدم كيانها البغض المتأصل في الاعضاء كما ان هنالك دولة مؤلفة من عناصر متنافرة لم تجمع بينها تربية صحيحة ، يدس بعضها لبعض ويتجسس بعضها على بعض ولم يتفق افرادها على شيء الا على السعي لهدمها والخلاص منها . وفي وسعنا ان نزيد في هذه الامثال حتى لا يبقى نوع من الانواع الاسرة او الدولة — النوع القديم او النوع الحديث ، الحر او المحافظ ، المقيد او الطليق ، الجاهل او العاقل — الا تناولناه بالمقابلة

الاقتصاد العام والتدبير المنزلي : وليس الشبه فيما تقدم من الكلام قاصراً على الوجهة الادارية السياسية فقط بل هنالك شبه عظيم في الشؤون الاقتصادية ايضاً بحيث يجوز لنا ان نقول ان ادارة الامور الاقتصادية في الدولة تماثل الادارة المنزلية فالتبذير والتقتير وبسط اليد وقبضها واضاعة الاموال سدى وسوء الاستعمال قصداً والجهل بالحصول على الموارد وطريقة

توزيعها هي في الاسرة كما هي في الدولة لكن المعيار مختلف طبعاً لان الاسرة دولة صغرى والدولة اسرة كبرى

ربما يستدعي الانتباه ان هذا الاتصال الوثيق بين الاسرة والدولة لم يكن قائماً على الطبيعة فقط بل هو اتصال تدوجي نشوئي كما سيتبينهُ القارىء من كلامنا ، ويزيد في إحكام هذا الاتصال ان الفرد وهو طفل يتعلم في المجتمع العائلي معنى المعيشة والتآلف مع غيره وتكون القواعد التي مشّاه عليها والداه اوّل الدروس العملية التي تلقاها في الانقياد والطاعة الى الشريعة، اما ولعه باهله « الاكارم » وفخره باسرته «الشريفة» وبالتقاليد « المقدسة » التي ورثها « كابراً عن كابر » وتعلقه بالبيت « الرفيع » الذي سكنهُ وباولاد الجيران « النبلاء » الذين لعب معهم فكل ذلك يولد في نفسه شعور الاخلاص ، وقد عرف فوائد التعاون مع غيره بمعرفة عملية منذ ما سار مع افراد اسرته في طلب الافراح والحصول على المسرات[1]

اصلاح الاسرة في العالم العربي : لا جرم ان اصلاح الاسرة في البلدان العربية الراشئة هو اهم توطئة للحصول على الحكومة الصالحة واقوى ضمان لامكان الاحتفاظ بالمجتمع على بنائهِ الحاضر من غير انقلاب خطير في اوضاعه والأسقط حق الاسرة الجاهلة في الاستمرار على اضطهادها بالاباء واستقلالها بادارتهم والاشراف عليهم، وتكون الاشتراكية المتطرفة حينئذٍ على صواب في اصرارها على وجوب انقاذ الاطفال من براثن الآباء والامهات لان الدولة تكون صالحة على قدر اصلاح في ابنائها العاملين

﴿ اصل الدولة ﴾ : كثير من الناس لا يفرقون بين الدولة والحكومة ، فالدولة هي جمع من الناس انتظموا بالفطرة لتحقيق مصلحة سياسية عامّة يشدونها لمجتمعهم مباشرة ولافرادهم بالواسطة . ولكي يكون هذا الجمع دولة ذات سلطة بالمعنى المتعاوف لا بدَّ له (اولاً) من اداة سياسية تدعى حكومة قوامها هيئة من الموظفين يدعون حكاماً (ثانياً) من مجموعة شرائع او قواعد مدوّنة او مستظهرة تعين حدود هذه السلطة العامة وطريقة تنفيذها

فالحكومة اذن هي القوة المتسلطة في المجتمع السياسي او هي الاداة التي تنفذ رغائب الدولة وسواء أكان شكلها ملكيًّا ام جمهوريًّا ، نيابيًّا ام استبداديًّا فهي الاداة التي تمثل قوة الدولة، ولا تتغير هذه الحقائق ما لم تكن الحكومة معطية لتنفيذ رغائب اهل المصلحة من الجماعات الاخرى المعتدية ، وحينئذٍ تدعى حكومة الاجنبي القاهر ولو كانت في شكلها على احدث طراز في الديمقراطية، وقد رأينا دولة من هذا النوع لم ينفعها لا دستورها الضخم ولا مجلس نوابها الضخم ولا رئيس جمهوريتها لما حماها من الوجود بجرة قلم رشيقة مندوب

(1) Government & People, 282,

اجنبي ! ومن الزيادة في النكاية ان هذا المندوب نفسه فرض على مكلفيها منذ سنتين ديوناً اجنبية تبلغ الملايين من الجنيهات من غير ان يستشير واحداً من نوابها مما يخالف ابسط قواعد الاستقلال — يعني قاعدة « لا ضرائب من غير تمثيل » — ومع ذلك فالباحث يعرض نفسه للتهم اذا هو لم ينقل عن هذا المآل ما قاله رئيس هؤلاء النواب من انه ثمن الاستقلال الذي نالته بلاده على ايدي الفاتحين المنقذين !

وقد بدرت بوادر الانتظام السياسي من حدوث اشراف سياسي عام وخضوع المنتظمين لقواعده منذ تألفت الاسرة الاولى وتكاثرت بالتوالد والتبني حتى صارت قبيلة ومنذ اخذ بعض الافراد فيها يخرجون مجتمعين بشكل سرايا تجوب الاطراف للصيد والقنص ، وهذا الاشراف السياسي والخضوع له امر لا بد منهُ لكل جماعة من الناس دخلوا في دور من التعاون والاشتراك ، واما الطريقة التي يتم بها فهي حدوث سلطان او هيئة معينة محددة تدير شؤونه ويخضع الافراد للاوامر التي تصدرها

ويؤيد هذا الرأي من جعل لحمة النسب اساساً للانتظام الدولي الرئيس (ودرو ولسن) فقد جاء في كتابه (الدولة) قوله « يجب ان يكون تاريخ الحكومة في مجموعه واحداً عند جميع الشعوب الراقية ، وان تتجلى بوادره في النظام العائلي » واستدل من الاحوال التي كانت عليها تلك الامم التاريخية المركزية على ان التنظيم الاجتماعي وما تولد منه من تأسيس الحكومات هو وليد القرابة وان الروابط الاولى التي بني عليها الاجتماع والدواعي الاصلية التي سمحت باحداث السلطة الحكومية هي في الاصل واحدة — هي لحمة النسب سواء أكان هذا النسب صحيحاً ام ملتقاً (١)

﴿ نشوء الاوضاع الحكومية ﴾ : ولكي يحيط القارىء بالتدرج الحقوقي الشرعي الذي لازم الالتحام والتكاثر في الاقوام بطريق الاتحاد والتوالد والغزو والفتح نفرض له مثلا من قبيلة كقبيلة (الرولا) النازلة باطراف سورية فهب ان هذه القبيلة البسيطة التي تمثل الاوضاع الحقوقية البدوية التي كانت في الاعصر الخالية تكاثرت بالتوالد والتبني والفتوحات الموضعية فنمت نمواً عظيماً حتى الجأها العوز وقلة الكلأ الى اكتساح المعمور فاستولت على (حوران) واستملكت الاملاك واستأسرت الاسرى ووضعت يدها على الماشية وسائر انواع الماشية ففي تلك الساعة تتغير الوضعة الشرعية التي عليها هذه القبيلة لان جميع الطوارىء التي طرأت تتطلب سلماً جديدة في معاملة المغلوبين وادارة شؤونهم وممتلكاتهم التي سلمت من النهب وحفظ الامن بينهم وتوزيع الكسب المسلوب منهم وتعيين العلاقات بين الغالب والمغلوب وغير ذلك من

(1) W. Wilson, The State, p. p. 2, 5, 13.

الضرورات الشرعية المستجدة التي عبر عنها المشترعون المتأخرون بقولهم « تتغير الاحكام بتغير الازمان » لا جرم ان شيخها (النوري بن شعلان) وهو السيد المطلق المطاع في القبيلة يضطر الى اتخاذ الاجراآت الادارية التي توافق هذه الطوارىء مع محافظته على عادات سلفه وتنفيذ التقاليد التي درجت عليها القبيلة فيصبح والحالة هذه كما قال « الموجز في علم الاجتماع[1] » عن زملائه الشيوخ مشترعاً يقضي في الشؤون لفض الخلافات وهذا يعني انه صار (القاضي الاكبر) في الجماعة . وعلاوة على ذلك فقد كان للشيخ الزعيم في الاقوام الابتدائية عمل اقتصادي بالاضافة الى منصب الحاكم الذي كان يشغله فلم يكن ممثل الآلهة وخليفتها على الارض فقط بل السيد المالك لرقاب النساء والاولاد والمستأمن على ممتلكات الجماعة وهكذا اجتمعت في قبضة يده في تلك الاعصر السحيقة الوظيفة الثلاثية الآتية : القضاء والتشريع والاجراء وهو السلطة التنفيذية

* * *

لا جرم اننا نرى في هذه النظم الاصلية الخالية التي قامت على صحة النسب تلك الوحدات المؤتلفة او الجماعات الاصلية التي تتألف منها اسس الدولة واركانها وذلك عندما يسكن افراد هذه الجماعات المدن ويتخذون لانفسهم مقراً ثابتاً لهم ويصبحون غزاة فاتحين يعلون ارادتهم على المغلوبين كما امنى الغطمط ارادتهم على الحجازيين ولا نبالغ اذا نحن قلنا ان هذه العناصر الاجتماعية الجديدة الناشئة عن الهجرة والغلبة والكسب هي عناصرها المقام الاول في تنظيم الدولة . بل ان بعض العلماء امثال الاستاذ (كومونس) ذهبوا الى ان التملك الخاص هو الباعث الاول على تأسيس الدولة وان التطاحن بين الطبقات للحصول على ادارة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة واستثمارها افضى بالضرورة الى التسوية والخضوع للنظام، فالدولة بهذا المعنى تكون قد اشرقت عند ما مدّ اول رجل يده الى المنافع العامة التي كانت مشاعة للجميع وادّعى انها أصبحت ملكه الخاص واخذ يضارب ويحارب من اجلها

لكن القبائل متى استقرت ونمت وتكاثرت تأخذ قاعدة تنازع البقاء تعمل عملها فيها فتتلاشى قبائل وتتحد قبائل شأن كل صراع جدي بين الاحياء . ويجري الاتحاد غالباً على قاعدة استعباد الغالب للمغلوب واتخاذه خولاً وربما جرى على اساس الامتزاج السلمي الاختياري . وبديهي ان تنشأ من مثل هذه الاحوال والملابسات الشرائع التي تبين سلطة الفريق الواحد على الآخر وتدل على المطالب التي تقتضيها الطوارىء التي طرأت بعد الاتحاد بنوعيه السلمي والحربي

(1) Outline of Sociology, P. 165.